فرص التكامل الاقتصادي المتاحة أمام الجزائر

Opportunities for economic integration available to Algeria

أوضايفية حدة[1] *، ضياف علية[2]

[1] جامعة 20 أوت1955 سكيكدة، hassina_economie@hotmail.com

[2] جامعة 20 أوت1955 سكيكدة، olaya.adem@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 23-11-2019 ؛ **تاريخ القبول**: 29-12-2019؛ تاريخ النشر: 31-12-2019

ملخص: اتجهت العديد من الدول إلى الأخذ بأشكال من التجمعات وخلق كيانات اقتصادية كبيرة في صورة الاتحادات الإقليمية. في حين تظل الجزائر بعيدة عن أي تكتل دولي و بالتالي بعيدة عن الاستفادة من المزايا التي يحققها هذا التكامل، مما يفرض عليها اعادة النظر في هذا الجانب بمزيد من الاجراءات الجريئة لتفعيل التكتلات الاقليمية التي تنتمي اليها و في مقدمتها اتحاد المغرب العربي. و اعادة تقييم وضعها في اطار مشروع الشراكة الأورو متوسطية. و قد توصلت الدراسة أن المسار الصحيح بالنسبة للجزائر كدولة منفردة هو الاتجاه نحو تفعيل تكتل اتحاد المغرب العربي الذي تربطها به مقومات مشتركة و مصير مشترك كفضاء متجانس و ليس الاتجاه نحو الاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي موحد يتجاوزها بكثير.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي؛ الشراكة الأورو متوسطية؛ اتحاد المغرب العربي؛ الجزائر

تصنيف JEL: F15، F02

Abstract:

Many countries have resorted to forms of groupings and the creation of large economic entities in the form of regional associations .While Algeria remains far from any international bloc and thus far from benefiting from the advantages achieved by this integration, which necessitates reconsidering this aspect with more bold measures to activate the regional blocs to which it belongs, particularly the Arab Maghreb Union. And re-evaluate their status within the framework of the Euro-Mediterranean Partnership Project. The study found that the right course for Algeria as a single country is the trend towards

*المؤلف المرسل

activating the bloc of the Arab Maghreb Union, which has common elements and a shared destiny as a homogenous space, not the European Union as a unified economic bloc.
Keywords: Economic integration; Euro-Mediterranean partnership; Arab Maghreb Union; Algeria
Jel Classification Codes : F02 , F15

تمهيد :

في السياق الذي يتخلى تدريجيا عن المبادلات الدولية الثنائية لصالح المبادلات الدولية متعددة الأطراف. سواء في إطار المنظمة العالمية للتجارة أوفي إطار التكتلات الجهوية. تسعى كل الأطراف إلى تحقيق المزيد من التقدم والرفاهية الاقتصاديين، ظلت بلدان المغرب العربي بعيدة عن كل تكتل دولي، حيث لم تستطع أن تتجاوز خلافاتها ولا ان تترجم طموح شعوبها وخطابات أنظمتها وتجسيدها على أرض الواقع. خاصة وأنها في صدد تعاملها مع الدول الرأسمالية الصناعية تواجهها كتكتلات جماعية، لها سياساتها واستراتيجيات معينة، وعليه فإن محور الاعتماد الجماعي على الذات من خلال بناء اتحاد المغرب العربي و بما ينطوي عليه من عمل مشترك يبدو كإطار نظري، ضروري لتعديل وضع هذه البلاد في محيط الاقتصاد الرأسمالي العالمي وتقوية وتدعيم التنمية المستقلة داخل كل دولة على حدى .

مشكلة البحث: تهدف هذه الدراسة الى الاجابة عن الاشكال الرئيسي التالي:

ما هو موقع الاقتصاد الجزائري في ظل الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الاقتصادية؟ و ما هو المسار الصحيح و الايجابي بالنسبة للجزائر باتجاه تكتل الاتحاد الأوروبي أم باتجاه اتحاد المغرب العربي؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن الاشكالية المطروحة تم اعتماد الفرضيتين التاليتين :

- ✓ ينطلق اتفاق الشراكة الأورو متوسطية من مصلحة الدول الأوروبية و لا يمكن للاقتصاد الجزائري منفردا تحقيق مكاسب مع تكتل اقتصادي موحدا؛
- ✓ لا يمكن أن ينمو الاقتصاد الجزائري و يتطور إلا في ظل تكتل اقتصادي متجانس و متكافئ مع مقوماته و امكانياته و هو اتحاد المغرب العربي.

أهمية الموضوع: يحتل موضوع التكامل الاقتصادي أهمية بالغة نظرا للمزايا التي يوفرها هذا الأخير سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي و حتى الأمني، ففي ظل العولمة الاقتصادية تعاني الاقتصادات غير المنضمة الى أي تكتل اقتصادي عزلة اقتصادية خانقة و صعوبة في رسم سياساتها

الاقتصادية و كيفية التعامل مع العالم الخارجي منفردة، لذا كان لزاما على الجزائر أن تعيد التفكير بالتوجه نحو اقامة مثل هذه التكتلات الاقتصادية مثل الشراكة الأورو متوسطية و اتحاد المغرب العربي.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على:

- ✓ ماهية التكامل الاقتصادي؛
- ✓ مضمون اتفاق الشراكة الأورو متوسطية؛
- ✓ واقع التكامل المغاربي.

المنهج المتبع: تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال القاء نظرة حول ماهية التكامل الاقتصادي، مضمون اتفاق الشراكة، مع محاولة تقييم واقع التكامل المغاربي في بعض المؤشرات.

I- ماهية التكتلات الاقتصادية و مزاياها: هناك عوامل وأسباب كثيرة أدت إلى تأصيل ظاهرة العولمة كظاهرة كونية وإيجاد مفهوم القرية الكونية، وأهمها زيادة الميل الدولي إلى التكتلات الإقليمية و الدولي (الأسيان، الاتحاد الأوروبي، وظهور ما يسمى بالكيانات الكبرى كمنظمة التجارة العالمية).

I -1-مفهوم التكامل الاقتصادي: يشير الى كونه عملية بناء لمجال اقتصادي وإقليمي تتوافق حولها رغبات بلدان مختلفة تدعو الحاجة إلى أن تتعاون فيما بينها، من أجل خلق ظروف جديدة للنمو والتطور على أساس يوفق بين الأهداف الشاملة للإقليم والمصالح الحيوية للبلدان المعنية. إن عملية اندماج من هذا النوع تسمح بإيجاد مخارج جديدة لسياسات صناعية وزراعية و تجارية ومالية انتهت حاليا إلى طريق مسدود في كل البلدان المتخلفة من خلال ما يعرف بالتكامل الاقتصادي.[1]

و يميز بين التكامل الاقتصادي كعملية و بين التكامل كواقع. فهو كعملية يشمل الإجراءات كافة، والتي تضع حدا لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعددة، وأما كواقع فهو يمثل تلك الحالة التي لا يبقى فيها أي تمييز بين اقتصادات البلاد المختلفة. ويعرض بيلا بلاسا نموذجه للتكامل على خمس مراحل متدرجة وهي كما يلي: [2]

- ✓ **-منطقة التجارة الحرة:** يتم فيها إلغاء التعريفة الجمركية والقيود الكمية بين الدول المشاركة، إلا أن كلا منها تحتفظ بتعريفتها اتجاه الدول غير الأعضاء.
- ✓ **-الاتحاد الجمركي:** وتضمن هنا قيام الدول الأعضاء بإلغاء كافة الرسوم الجمركية وكافة القيود الكمية على السلع بالإضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي، وهذا الشكل من أشكال التكامل حسب نظرية بيلا بلاسا أعلى درجة من الشكل الذي يسبقه.

- ✓ -**السوق المشتركة**: يتطرق هذا الشكل من أشكال التكامل ليس فقط إلى إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي، بل يتضمن أيضا تحرير انتقال عناصر الانتاج داخل السوق (العمل ورأس المال) فينتقل عنصر العمل ورأس المال دون قيود تعرقل انسيابهما من مكان لآخر بين الدول الأعضاء.
- ✓ **-الاتحاد الاقتصادي**: هذه الدرجة تعتبر أكثر تطورا من السوق المشتركة، حيث أنها تتمتع بخصائص السوق المشتركة نفسها في تحرير انتقال السلع والخدمات وعناصر الانتاج وتزيد عليها في أنها تقوم على تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، سواء السياسات المالية أو النقدية أو الزراعية أو الصناعية أو ما يتعلق بسعر الصرف، وهذا يضمن تحقيق الانسجام بين السياسات الاقتصادية العامة للدول الأطراف في اتفاقية الوحدة.
- ✓ **-التكامل الاقتصادي**: هذا الشكل من أشكال التكامل يعتبر أعلى درجات التكامل على الإطلاق، حيث يتم إذابة اقتصادات الدول الأطراف بحيث تصبح كأنها اقتصاد واحد ليتولى تحديد سياسته المختلفة سلطة عليا، يكون لقراراتها في الشؤون الاقتصادية سلطة إلزام جميع الدول الأعضاء. و لكن يجب ألا يغفل عن الأذهان أن تحقيق هذه الدرجة من التكامل يتطلب بالضرورة تحقيق وحدة سياسية.

لقد اتخذت هذه التكتلات الإقليمية محاور مختلفة منها ما هو شمال-شمال (المجموعة الاقتصادية الأوروبية أو شمال-جنوب (منطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية). أو جنوب-جنوب (رابطة دول جنوب شرق آسيا و المجموعات الاقتصادية الإفريقية).

I -2-مزايا التكامل الاقتصادي: من الجلي أن توفير ركائز التنمية المستقلة لا يتيسر لكل قطر عربي على حدى، وهي في هذا سواء كبيرها وصغيرها، غنيها و فقيرها، وفي المقابل فإن ذلك يصبح ممكنا إذا تجمعت تلك الأقطار، خاصة بالنسبة للدول العربية،[3] و يخدم التكتل الاقتصادي المجموعة العربية من حيث: [4]

- ✓ إتاحة الفرصة لإقامة المشروعات الإنتاجية الضخمة قد يصعب على دولة عربية بمفردها إقامتها، لضخامة احتياجاتها التمويلية والتسويقية مما يجعل مثل تلك المشروعات قادرة على توطين التكنولوجيا وتطويرها، والعمل وفق الأسس الاقتصادية انتاجا وتسويقا بالاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وتحقيق الوفورات الداخلية والخارجية.

- ✓ التخصص في فروع انتاجية معينة بما يفيد البلدان العربية باستغلال ما لديها من مزايا نسبية، وهو ما يدعم زيادة الانتاج وتطويره وتنويعه.
- ✓ خلق سوق أوسع أمام المنتجات العربية لتعدد الأسواق وزيادة الطلب، وتعد زيادة معدلات التجارة البينية، وإزالة العوائق أمامها مدخلا طبيعيا وملائما من حيث كسر ضيق السوق القطرية ومكافحة المعوقات الحمائية التي تتخذها البلدان الأجنبية، وتطوير الإنتاج العربي وتحسينه وهو ما يدعم الاعتماد عربيا على الذات.
- ✓ خلق سوق واسعة للعمل، فالقوى العاملة سوف تجد فرصا أكبر وأحسن لاستثمار خبراتها ومعارفها، مما يعود عليها بالتحسن في الدخل ومستوى المعيشة وأيضا الخبرة والقدرات. الأهم من ذلك هو توسيع قاعدة المعرفة الفنية العربية بسبب العمل في مجالات ومشروعات متعددة مع تنوع فنون الانتاج، والتنظيم والإدارة المطبقة من قطر لآخر.
- ✓ تقوية وتوسيع سوق الاستثمار بزيادة الفرص المتاحة للاستثمار المباشر والتمويل وهو ما يساهم مباشرة في استغلال الموارد وتشغيلها سواء توظيف الموارد المالية، أو باستثمار الموارد المتاحة في الأقطار المضيفة لرأس المال، كما تسهم حركة رأس المال في اختيار وتطوير التقنيات الملائمة، وزيادة الدخول فيما إذا كان توجه رأس المال يغلب عليه الطابع الإنتاجي.
- ✓ زيادة القوة التنافسية في السوق الدولية فيما إذا أدى التكامل إلى زيادة الإنتاج وتنويعه وتطويره، وفيما إذا زادت معدلات الاعتماد على الموارد المحلية وترشيد الاستهلاك والاستيراد وتنويع الصادرات العربية، وهو ما يمكن أن تستفيد منه البلدان العربية في تحقيق مزايا نسبية في اتفاقاتها التجارية والاقتصادية مع العالم الخارجي، هذا بجانب ما تكتسبه من وزن سياسي.

ينظر العالم إلى العرب، بالرغم من اختلاف أنظمتهم السياسية، على أنهم شعب واحد ولم يفرق التحدي الصهيوني بين أنظمة عربية رأسمالية أو اشتراكية. فالتحديات التي تواجهها العرب متعددة، ويأتي في الدرجة الأولى التحدي السياسي الذي يتعلق بكرامة الأمة وبقائها. والرد على التحدي السياسي والغزو العسكري الموجه ضد الوطن العربي من الصهيونية يستلزم بناء القوى الاقتصادية الذاتية، فالقدرة على المواجهة السياسية تستند إلى قدرة الوطن العربي الاقتصادية على تحمل الأخطار المحتملة[5]، في هذا لا بد للبلدان العربية أن تؤكد تعاونها الدائم والمبدئي مع البلدان المتخلفة في العمل على إقامة نظام اقتصادي جديد وعلاقات اقتصادية دولية على أسس متكافئة.

II –مشروع الشراكة الأورو متوسطية: أصبح من المعروف أن من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، هو الاتجاه المتزايد نحو تكريس التكّتلات الاقتصادية العملاقة، ليكون نطاقًا تتضاءل فيه

أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي. والملفت للانتباه هو أن تلك الاتحادات لم تعد تقتصر على العلاقات بين الدول شمال – شمال أو جنوب – جنوب، وإنّما ظهرت موجة جديدة[6] من هذه التكّتلات التي تجمع بين دول شمال جنوب. لعل أبرز مثالٍ على ذلك هو ما ذهب إليه الاتحاد الأوربي بالقيام بالشراكة مع دول حوض المتوسط أولا، ودول آسيا وإفريقيا ثانيًا. وتنبع هذه الرغبة من الاتحاد الأوربي بعد استنفاذ مهماته الداخلية، لأن الدول الأوربية لم تأت للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال هذه الشراكة فرادى، وإنما بعد تشكل أسواقها الداخلية، واستكمال هذا التكتل الأوربي لكل مراحل التكامل المستوفاة المعروفة (منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي).

تمثل الدول العربية بالأخص في شمال إفريقيا (تونس، الجزائر، المغرب) منطقة ذات أهمية كبرى لموقعها الاستراتيجي ودورها الفعال في المنطقة، ومن هذا المنطلق تربط دول الاتحاد الأوربي بالدول العربية اتفاقيات تعاون بدأت منذ السبعينات، واتفاقيات شراكة بدأت في التسعينات، مبينة في ذلك قواعد مؤتمر برشلونة لسنة 1995

II –1– مؤتمر برشلونة قاعدة الشراكة الأورو متوسطية: قبل الشروع في الحديث عن الاتفاق الابتدائي للشراكة يجب تقديم تعريفا للشراكة، فالشراكة الأجنبية هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، ويتعلق بنشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري، وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، وهنا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منهم في رأس المال وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام الاختراع والعلاقات التجارية والمعرفة التكنولوجية، والمساهمة كذلك في كافة العمليات ومراحل الإنتاج والتسويق، وبالطبع سوف يتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية.[7]

يعتبر مؤتمر برشلونة الذي انعقد في الفترة ما بين 27 و 28 نوفمبر 1995 قاعدة أساسية للتعاون والشراكة بين الاتحاد الأوربي ودول جنوب المتوسط، وأعتبر بيان المؤتمر كميثاق للشراكة الأورو متوسطية، واهتم بثلاثة جوانب أساسية هي[8]:

– الشراكة في المجالين السياسي والأمني: بتحقيق الاستقرار السياسي وتوطيد الأمن والسلام باستخدام مبدأ الحوار السياسي، و تسوية الخلافات بالوسائل السلمية...الخ.

–الشراكة في المجالين الاجتماعي والثقافي: الحد من الهجرة غير المشروعة، مقاومة الفساد، احترام الأديان والعادات والتقاليد لشعوب المنطقة، التبادل الثقافي والتعليمي والصحي...الخ.

-الشراكة في المجالين الاقتصادي والمالي: تحقيق النمو الاقتصادي وتقليل الفوارق بين معدلات النمو في دول أوربا ودول جنوب المتوسط، إضافة إلى تحقيق التكامل والتعاون بين المنطقتين.

يهدف مؤتمر برشلونة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- ✓ تحفيز مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكافة دول المنطقة.
- ✓ رفع المستوى المعيشي للأفراد ورفع مستوى التشغيل.
- ✓ تقليص الفجوة بين مستوى التنمية في أوربا ودول جنوب المتوسط.
- ✓ تشجيع التعاون والتكّتل الاقتصادي وذلك بمساعدة مبادرات القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات الأجنبية الأوربية خاصة في الدول المتوسطية.
- ✓ نقل التكنولوجيا والمعرفة لدول المنطقة.

II -2-المحتوى الاقتصادي لاتفاق الشراكة: هو أهم ما ركز عليه المشاركون في المؤتمر في المجالين الاقتصادي والمالي، وتتلخص هذه الشراكة فيما يلي:

II -2-1- إقامة منطقة للتجارة الحرة: تماشيًا مع بنود الشراكة الأورو متوسطية، تم التركيز على إنشاء منطقة للتجارة الحرة بصورة تدريجية حتى سنة 2010 ، مع الأخذ في الاعتبار والقوانين الدولية في المجال التجاري المتعّلقة بقوانين المنظمة العالمية للتجارة حسب ما ينص عليه مؤتمر مراكش لسنة 1995 ، ولتسهيل إقامة المنطقة التجارية الحرة هذه تقرر ما يلي:[9]

- ✓ الإلغاء التدريجي للقيود التعريفية على المنتجات الصناعية، وتحرير تدريجي لتجارة المنتجات الزراعية وتجارة الخدمات.
- ✓ اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعّلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة به، وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية وسيادة المنافسة.
- ✓ إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاد السوق، وتكامل الاقتصاد الوطني آخذًا في الاعتبار احتياجات و مستويات التنمية.
- ✓ تحديث وتعديل البنى الاقتصادية والاجتماعية، مع إعطاء الأولوية لتشجيع تطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج، وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق، إلى جانب العمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على هذا التعديل.
- ✓ إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا من الدول الأكثر تقدمًا إلى بلدان المتوسط.

II -2-2-أهم مجالات التعاون الاقتصادي والمالي: لقد ركز المؤتمر وبقرارٍ من دول الاتحاد الأوربي على تحديد مجالات التعاون الممكن قيامها بين دول الاتحاد الأوربي ودول حوض المتوسط الأخرى أهمها:

- ✓ -بناء التنمية الاقتصادية معتمدًة على الإمكانيات المحّلية التي يتم تحويلها إلى استثمارات في مجالات مختلفة، كما يمكن فتح المجال للاستثمارات الأجنبية المباشرة، شريطة خلق مناخ مناسب لذلك بإزالة جميع العقبات التشريعية والاقتصادية، وتسهيل نقل التكنولوجيا ورفع مستوى الإنتاج والتصدير.
- ✓ بناء منطقة تجارة حرة والتأكيد على أهمية التعاون لتطوير التجارة.
- ✓ العمل على خلق جو إداري يتماشى والتطورات الاقتصادية والعالمية المبنية على اقتصاد السوق، ومساعدة تحديث الصناعة المتوسطة والصغيرة عن طريق النقل التكنولوجي من دول الشمال إلى دول الجنوب.
- ✓ التعاون في المجال الزراعي من أجل تحديثها وإعادة هيكلتها وفق مناهج حديثة معتمدين على أحدث التقنيات، وتنويع الإنتاج، بما يقّلل من العجز الغذائي.
- ✓ إعطاء أهمية للموارد المائية وتحسين إدارتها، والسعي في توطيد التعاون بين الدول المشاركة في المجال.
- ✓ التعاون على تحسين البنية التحتية من شبكات الطرق والمواصلات والاتصالات، والإسراع في نشر أحدث التكنولوجيا في هذا المجال.
- ✓ إعطاء أهمية لقطاع الطاقة والاعتراف بالدور المحوري له في الشراكة العربية الأوربية.
- ✓ من أجل لحاق دول جنوب المتوسط بركب التطور في دول الشمال، وللمساهمة بشكلٍ فعالٍ في بناء المنطقة التجارية الحرة، يكون بفضل رفع حجم القروض التي يمكن أن يمدها بنك الاستثمار الأوربي، والمعونات التي يمكن للدول الأوربية مدها لدول جنوب المتوسط لتسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، بتقديم دعم مالي مرتبط بالأداء من الاتحاد الأوربي قيمته 4,7 مليار وحدة نقد أوربية كمنح خلال الفترة 1995-1999 بالإضافة إلى مبلغ مماثل من القروض المتوقعة من بنك الاستثمار الأوربي.

إذا تتلخص المميزات العامة[10] للشراكة الأورو متوسطية في التأكيد على إطار عمل متعدد الأطراف بحكم علاقات الاتحاد الأوربي بالمنطقة المتوسطية، مع توسيع نطاق المشاركة ليغطي قضايا متعددة بما يلي في ذلك المجالات الاجتماعية والسياسية والأمنية، كما اهتم بقضايا الهجرة غير المشروعة،

بتبّني استراتيجية واضحة مرتبطة بجدول زمني محدد يقضي بتحرير التجارة، وذلك بإقامة منطقة تجارة حرة لكافة دول المتوسط خلال 12 إلى 15 عامًا.

باختصار شديد، إن الاندماج في الاقتصاد العالمي، يعني القيام بإجراءات وسياسات اقتصادية وسياسية جوهرها الانفتاح الاقتصادي، وتحرير التجارة، والخصخصة(بيع القطاع العام أو عرضه للاستثمار، أو فصل إدارته عن ملكيته العامة، وفق تعريف البنك الدولي للخصخصة). وبتركيز أكثر فإن الاندماج الاقتصادي العالمي، يعني القبول بالالتحاق بدعاة العولمة، عبر التقيد بتنفيذ مخطط وسياسات (اتفاق واشنطن) التي تترجمها سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فضلا عما تتطّلبه عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وهي نفس متطلبات الانضمام إلى اتفاقية الشراكة الأوربية. والجوهر الإيديولوجي لذلك كّله هو (الليبرالية الاقتصادية الجديدة) التي تدعو إلى إزالة الحدود والقيود أمام حركة البضائع والسلع والأموال و الأشخاص، هذا على الأقل ما تعنيه الليبرالية الاقتصادية الجديدة من الناحية النظرية و تفرضه على البلدان الضعيفة، في حين أّنها تسمح للبلدان القوية أن تختار ما تريد ويناسب مصالحها.

II –3–الآثار المتوقعة: يظهر جليًا بأن الانضمام إلى التكّتلات العالمية والانفتاح على العالم والعولمة، أصبح أكثر من ضرورة، باعتبار أن هذه الشراكة هي حلقة من سلسلة الاندماج في الاقتصاد العالمي و تحقيق قائمة واسعة من المكاسب بمعنى أن:

- ✓ مشروع الشراكة يقرب من الأسواق ويجعل من منافذ الاستثمار متاحا الوصول إليها وبسهولة، وكذا الحصول على صيغ التنظيم والإدارة العصرية.
- ✓ يساهم في نقل التكنولوجيا المتقدمة والمعرفة، ومن ثم يسهل عملية استكمال هذه الدول لنماذجها التنموية.
- ✓ إن مشروع الشراكة الأورو عربية هو هدف أكثر من طموح، لكنه يحمل في طياته انعكاسات سلبية أهمها:
- ✓ بالنظر إلى اتساع الهوة وفوارق النمو بين شمال وجنوب الحوض المتوسط، وفقدان اقتصادات دول الجنوب للجاذبية وعناصر الإغراء بالنسبة للمتنافسين. إن دول الاتحاد الأوربي تخوض مفاوضات الشراكة على أرضية أنه تكّتل إقليمي واحدٍ قويٍ، بينما لا تقف الدول العربية على الأرضية ذاتها، بل تتفاوض دول فرادى مع الاتحاد الأوربي الذي يمّثل 15 دولة أوربية مندمجة، في حين تعاني اقتصادات دول الجنوب منذ عقود من حال التجزئة والانغلاق عن بعضها، ومن صغر حجم كل منها.[11]

- ✓ لا يغيب عن البال، أن حرص الاتحاد الأوربي في التعامل الانفرادي مع الأقطار العربية المتوسطية بصورة انتقائية، سيقّلص من الجهود الرامية نحو تعزيز أواصر التعاون الاقتصادي العربي بمختلف صوره، وتعطيل قيام تكّتل اقتصادي عربي في المستقبل، ما لم يعِ العرب جميع التبعات التي ستترتب على هذه المشاركة.
- ✓ فيما يتعّلق بالدعم المالي، لا يزال هذا الدعم دون الحاجة المطلوبة للتطوير والتحديث وإعادة الهيكلة.
- ✓ في حالة تدفق الاستثمارات الأوربية إلى الأقطار العربية المتوسطية، وما تحمل معها من تقانة وخبرات، فإنّه من المتوقع أن تتجه صوب قطاعات محدودة مثل النفط والصناعات الاستخراجية، والقطاع المصرفي، فيما يتوقع انسياب الجزء الأعظم من تلك الاستثمارات إلى وسط وشرق أوربا حيث تتوافر الكفاءات المهنية وبرامج تطوير البنى التحتية ومستقبل اندماجها في السوق الأوربية.
- ✓ إضافة إلى كل الانعكاسات الناتجة عن رفع الرسوم الجمركية السالف ذكرها في آثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة (عجز الموازنة العامة، زيادة الضرائب.. إلخ).
- ✓ المحرك الأساسي لفكرة الشراكة هو التنافس الخفي والمعلن بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي للسيطرة على مقاليد الأمور في المنطقة وخاصة المنطقة العربية، وقد ظهر هذا التنافس بوضوح في بداية التسعينات، فمشروع الشراكة الأورو متوسطية هو رد على المشروع الأمريكي المسمى بالشرق الأوسطي الذي يتجاهل المصالح الأوربية، ومواجهة الهيمنة الاقتصادية الأمريكية.

III. – حتمية تصحيح المسار: نحو التكامل الاقتصادي المغاربي: أسست الدول المغاربية سنة 1989 اتحادا سمي باتحاد المغرب العربي، حيث كانت الرغبة في إنشاء هذا التكتل قبل ذلك التاريخ في محطات كثيرة بالنظر إلى ما يجمع دول المنطقة من تاريخ مشترك ووحدة الدين واللغة والأرض وكذلك المصير، فما يجمع هذه الدول أكثر مما يفرقها رغم ما خلفه الاستعمار الأجنبي من آثار سيئة وعوامل التفرقة ساهمت في تأخير هذا الاتحاد لسنوات بعد الاستقلال.

رغم تفاوت دول الاتحاد من حيث الوزن الاقتصادي والسياسي والجغرافي، إلا أن سمة التكامل كانت هي الرهان الذي ارتكز عليها هذا الاتحاد من أجل تحقيق اكتفاء ذاتي لدوله، على غرار ما تقوم به اتحادات مجاورة خاصة تجربة "الاتحاد الأوروبي" التي استطاعت تحقيق تكامل اقتصادي وتوافق سياسي كبيرين.[12]

III. –1–مقومات التكامل: إن المتمعن في الخريطة الجغرافية لدول المغرب العربي سيجد تكاملا

وتناسقا طبيعيين، وذلك لما تزخر به هذه الدول من موارد طبيعية مختلفة ومتنوعة، وحدود مشتركة برية وبحرية تساعد على حركية وتنقل الأفراد والبضائع بكل سهولة من موريتانيا إلى تونس أو العكس، كما أن وحدة اللغة والدين والثقافة تشكل عاملا إيجابيا إضافيا. فدول الاتحاد تتمتع باقتصاديات متنوعة حيث تعتمد كل من تونس والمغرب بشكل كبير على الفلاحة وأنشطة متنوعة بينما ليبيا والجزائر فتعتمدان على إنتاج الغاز والنفط وتتوفر موريتانيا على مخزون كبير من ثروات معدنية وطبيعية، ناهيك عن اليد العاملة المؤهلة المتوفرة في دول المنطقة الأمر الذي يوحي بتكامل اقتصادي يحقق اكتفاء ذاتيا لدول المغرب العربي ويجعل منه اتحادا قويا ومنافسا لباقي التكتلات الإقليمية المجاورة.
تبلغ مساحة " اتحاد المغرب العربي" حوالي 5.782.140 كلم2 ، وتشكل هذه المساحة حوالي 42% من مساحة الدول العربية مجتمعة تتركز 41% منها في الجزائر، ويصل طول الشريط الساحلي لدول الاتحاد 6505 كلم، ويصل تعداد سكانه حوالي 80 مليون نسمة حسب إحصائيات عام 2000 حيث يعيش 78% من سكانه مناصفة في الجزائر والمغرب، وتبلغ نسبة المساحة الصالحة للزراعة من مساحة الاتحاد إلى ما يقارب 3.7% تقع 43% من هذه الأراضي في المملكة المغربية، كما يبلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول 'اتحاد المغرب العربي" 389.6 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل حوالي 32% من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية، ويصل معدل النمو السكاني لدول الاتحاد المغاربي إلى 1.7%

إذا كان الاقتصاد يعتمد في أساسه على الفلاحة والصناعة فمقومات اقتصاد قوي لدول الاتحاد مجتمعة تعد بمستقبل زاهر إن أحسنت الاستغلال، وسيستعرض هنا بعض من المميزات الاقتصادية والموارد الطبيعية التي تتمتع بها كل دولة على حدى : [13]

- ✓ **موريتانيا**: تتميز دولة موريتانيا بتنوع وتعدد ثرواتها الطبيعية خصوصا المعادن من حديد ونحاس، وكذلك مخزون مهم من الفوسفات. غير أن الاقتصاد الموريتاني يبقى الأضعف أمام باقي اقتصاديات دول الاتحاد، حيث تحتاج موريتانيا إلى دعم شركائها والاستفادة من خبراتهم في المجال الاقتصادي، وقد استشعرت موريتانيا ضعف اقتصادها وقامت بإصلاحات جذرية أهمها نهج سياسة الخصخصة وخفض العبء عن ميزانية الدولة.
- ✓ **تونس**: رغم أنها لا تتوفر على ثروات طبيعية من معادن وموارد طاقية، إلا أن تونس استطاعت تطوير بنياتها التحتية واستغلال مواردها البشرية والجغرافية لخدمة اقتصادها الوطني، حيث تعتمد تونس على السياحة كأول مساهم في الاقتصاد الوطني ثم الفلاحة والنسيج والخدمات،

ويعتبر الاقتصاد التونسي من الاقتصاديات الأكثر تنافسية في القارة الإفريقية وعلى الصعيد العربي رغم قلة الموارد الطبيعية.

- ✓ **ليبيا:** تعتبر من أكبر منتجي النفط في العالم وهو عماد اقتصادها حيث احتلت الرتبة الثامنة عشر عالميا سنة 2009، حيث يساهم قطاع الصناعة ب67.4% وقطاع الخدمات ب31.7% والفلاحة بنسبة 0.9% ومن أهم زبائنها إيطاليا وألمانيا وفرنسا والصين، وأهم مزوديها الصين وإيطاليا وتركيا وتونس وفرنسا.
- ✓ **الجزائر** : من أغنى دول الاتحاد باعتبارها من أكبر الدول المنتجة للنفط والغاز الطبيعي والتي تشكل 95% من إجمالي صادراتها و60% من عائداتها، غير أن التركيز على تصدير المحروقات قد يشكل خطرا على الاقتصاد الجزائري الذي لا يعتمد التنوع في الموارد خصوصا في حال انخفاض أسعار المحروقات على الصعيد العالمي.
- ✓ **المغرب:** يعتبر المغرب من أقوى الاقتصادات في دول اتحاد المغرب العربي، فرغم أن المغرب دولة فلاحية بامتياز حيث يشغل القطاع 40% من السكان النشيطين، إلا أن اقتصاده يعتمد التنوع والانفتاح كما أن الاقتصاد المغربي اقتصاد خدماتي بنسبة مساهمة تصل إلى 54.9% من الناتج الإجمالي في السنوات الأخيرة، كذلك يتوفر المغرب على مجموعة من الموارد الطبيعية باعتباره أول بلد مصدر "للفوسفاط" في العالم، وإطلالة المغرب على واجهتين بحريتين جعلت منه أول مصدر عربي للأسماك والثامن عشر عالميا، بالإضافة إلى مساهمة السياحة والتحويلات المالية للمهاجرين، غير أن الجديد في الاقتصاد المغربي هو التوجه الصناعي كإنتاج السيارات والنسيج والصناعات الغذائية؛ حيث وصلت مساهمة القطاع الصناعي إلى نسبة 35% من الناتج الداخلي الخام وتشغيل 20% من السكان النشيطين.
لكن الاقتصاد المغربي يواجه تحديات كبيرة أهمها تأثر الأنشطة الزراعية بعوامل مناخية كالجفاف، وكذلك تأثير تقلبات أسعار المحروقات عالميا على الاقتصاد المغربي خصوصا على القطاع الصناعي .

رغم ما يوحي به تنوع اقتصاديات الدول المغاربية من حاجة كل دولة إلى أخرى، إلا أن التعاون الاقتصادي والمبادلات التجارية بينها تبقى دون المستوى المطلوب، وذلك لتداخل المشاكل السياسية بين دول الاتحاد في المجال الاقتصادي وعدم استثمار التقارب الجغرافي، بإنشاء بنية تحتية تسهل

تنقل البضائع والأشخاص على غرار "الاتحاد الأوروبي"؛ لذلك فالتغلب على المشاكل السياسية هو مدخل للتعاون وتحقيق الاندماج الاقتصادي.

III.-2-واقع المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي: بلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدان المغاربية خلال 2015 في 4,8 % من مجموع المبادلات التجارية لهذ البلدان بقيمة مالية لا تتجاوز 2 مليار دولار، واصفا التقرير سوق المنطقة المغاربية بأنها "الأقل دينامية في العالم رغم توفرها على الضروريات".

في الوقت الذي فيه تبلغ التجارة الخارجية البينية في دول جنوب شرق آسيا 21%، ودول أمريكا الجنوبية: 14,8%، في حين تصل مبادلات بلدان الاتحاد الأوروبي حوالي 66% من الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية لبلدان المنطقة.

شكل رقم 1: حجم المبادلات التجارية البينية داخل مختلف التكتلات الاقتصادية سنة 2013

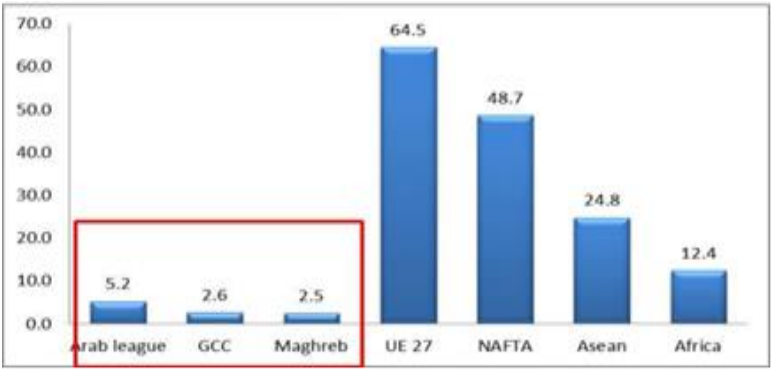

المصدر: التكامل الاقتصادي المغاربي: ما الذي يمنع تحقيقه وما جدواه؟: https://www.sasapost.com تاريخ الاطلاع 2019/2/22

وتفضل كل دولة بالمنطقة المغاربية التعاطي مع بلدان أوروبا كشريك رئيسي بدل المبادلة بينها تجاريا، حيث تستحوذ إيطاليا وفرنسا وإسبانيا عن معظم تجارتها الخارجية، مع العلم أن جزءا مهما من المواد المستوردة من قبل كل بلد مغاربي متوافر لدى جيرانه، كالشأن مع النفط المتوفر عند الجزائر، والخضروات والفواكه المتوفرة لدى المغرب، والمعادن الموجودة لدى موريتانيا.

و المفارقة الكبرى إذا علم أن كل الترتيبات التنظيمية التي تستدعيها المبادلة التجارية بين أعضاء المنطقة المغاربية مسطرة منذ سنوات على الورق، حيث تم التوقيع على ما يقارب أربعين اتفاقية في

هذا الصدد، منها اتفاقية توحيد التعريفة التجارية واعتماد التبادل الحر، إلا أنه يبقى كل ذلك مجرد بروتوكولات شكلية لا تترجم إلى الواقع[14].

شكل رقم 2: حجم الصادرات و الواردات لدول مختلفة من النسبة العالمية

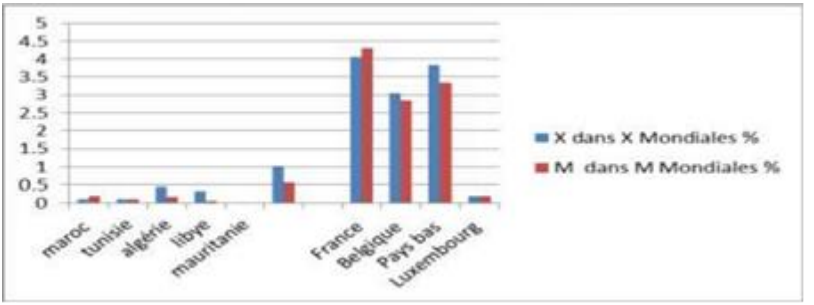

المصدر: التكامل الاقتصادي المغاربي: ما الذي يمنع تحقيقه وما جدواه؟: https://www.sasapost.com تاريخ الاطلاع2019/2/22

ومن جهة أخرى لا تساهم صادرات الدول المغاربية الخمس مجتمعة في التجارة العالمية إلا بـ 1% من مجمل التصدير العالمي، أي ربع صادرات فرنسا وثلث صادرات بلجيكا، أما إيراداتها فلا تكاد تبلغ 0,55%، وضعف التصدير والتوريد يحيل إلى أن اقتصاديات بلدان المغرب العربي تعاني من هشاشة فادحة، وغير قادرة على الانفتاح نحو الأسواق الخارجية، مما يجعلها أحوج إلى المبادلات التجارية بينها لتنشيط اقتصاداتها بعض الشيء.

شكل رقم3: التجارة الخارجية لبلدان المغرب العربي

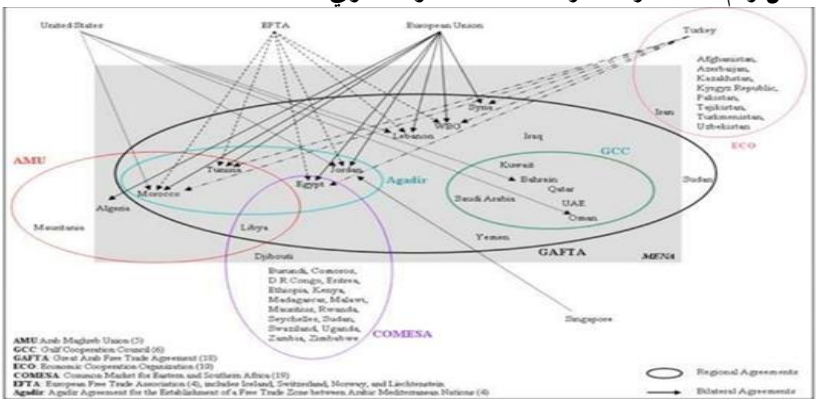

المصدر: التكامل الاقتصادي المغاربي: ما الذي يمنع تحقيقه وما جدواه؟: https://www.sasapost.com تاريخ الاطلاع 2019/2/22

وإصرار البلدان المغاربية على الاعتماد على نفسها بشكل فردي و تركيزها على التعامل تجاريا بعيدا عن جيرانها يجعلها عرضة للصدمات الاقتصادية، و يضعها في موقع ضعيف خلال مفاوضاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي بسبب افتقادها إلى مقومات المنافسة الخارجية[15].

IV –معوقات التكامل المغاربي: قد تجمعت الكثير من العوامل والأسباب في ذلك من أهمها : [16]

- ✓ **التحديات السياسية** : وتتصدر هذه العراقيل مشكلة الصحراء الغربية التي تعد التحدي الكبير للمغرب العربي، هذا الأخير لا يمكن له التقدم نحو الاندماج و الانخراط في السياسية العالمية بشكل موحد طالما أنه لا يستطيع رأب الصدع الداخلي الذي يقوض أسسه. كما يعاني الاتحاد من أزمة في الديمقراطية (وجود أزمة نظام الحزب الواحد ، وهذا يعني لا تغيير في الأفق ما دام الحال على ما هو عليه؛ فاختلاف الأنظمة السياسية والنزاعات الحدودية الموروثة عن الاستعمار بين دول الاتحاد ورغبة كل دولة في الريادة والزعامة على الصعيد الإقليمي، كانت من بين العوامل المؤثرة سلبا على سير الاتحاد نحو أهدافه المنشودة، وتبقى مشكلة الصحراء الغربية أكبر عقبة تواجه تفعيل مشروع اتحاد المغرب العربي منذ تاريخ إعلانه؛
- ✓ – **التحديات الاقتصادية**: إن أبرز العوائق أمام التجربة المغاربية بإيجاز في هذا الجانب: حداثة التجربة بمعنى أنها دول حديثة بالاستقلال تعطي أهمية كبيرة للسيادة الوطنية، وكذا محدودية القاعدة الإنتاجية (المعتمدة على تصدير المواد الخام إلى الدول الأجنبية و استيراد ما تحتاج إليه من السوق الدولية) ومحدودية السوق، فحالة التعاون الاقتصادي بين دول الاتحاد محدودة ، وذلك لضعف التبادل التجاري بينها وتبعيتها للدول الأجنبية حيث أن وارداتها أكبر من الصادرات، ومعظم الواردات هي مواد استهلاكية تقدر بأكثر من نصف الواردات، وهذا يعني زيادة الضغط الذي يؤدي إلى زيادة التبعية؛ كما تفتقد الدول المغاربية للبيئة المواتية لتحقيق تكامل اقتصادي فعال، حيث يسجل بالمنطقة المغاربية ضعفا في البنية التحتية اللازمة للمبادلات التجارية الخارجية مثل الموانئ و السكك وأساطيل السفن والطائرات، علاوة على البيروقراطية المعقدة التي تعرقل سير المبادلات التجارية بالإضافة إلى تباين السياسات الجمركية بين بلدان المغرب الكبير؛[17]
- ✓ **تحديات خارجية**: لقد أصبح اتحاد المغرب العربي مع مطلع القرن الجديد في قلب الاستراتيجيات الدولية تتجاذبه أوروبا الغربية من جهة، وأمريكا من جهة أخرى، دون أن يكون مستقلا في إرادته السياسية و اختياراته الوطنية؛

- ✓ **تحديات قانونية ومؤسساتية:** ليس هناك آلية من البداية لتحقيق التدرج في الوصول إلى الاندماج والوحدة، وهو بالتالي ليس أكثر من مجلس ولجان وزارية وليس هناك مشاركة على المستوى الشعبي؛
- ✓ **تحديات مجتمعية:** عدم تجذر الوعي التكاملي مجتمعيا في المغرب العربي وذلك نظرا للتذمر والإحباط الذي يسري في المجتمعات ولدى المواطنين؛
- ✓ **تحديات العولمة:** بغض النظر عن المساعي الحثيثة في المنطقة من أجل التكامل و الاندماج فإن مقتضيات العولمة المتسارعة تفرض على دول المغرب العربي إيجاد السبل الكفيلة لمواجهتها باتخاذ الكثير من الإجراءات ، من خلال تقوية الاندماج بين اقتصاداتها و تقوية مكانة الاتحاد بين التكتلات الاقتصادية الأخرى وتدعيم القدرة التفاوضية لدول المنطقة ككل.

V –الخلاصة: في ظل العولمة الاقتصادية و ما تعرفه هذه الاخيرة من تسارع نحو المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي عبر عدة آليات منها الانضمام الى تكتلات اقتصادية اقليمية، تبقى الجزائر بعيدة عن أي تكتل دولي، اذ لم تستطع بلدان المغرب العربي أن تترجم طموحها على أرض الواقع. لذلك ليس بالمبالغة أن الجزائر تعاني عزلة اقتصادية خانقة أمام انعدام فرص التكامل الاقتصادي، و التي حتى ان وجدت تبقى معطلة لعدة معوقات، و هذا ما يفرض على الجزائر اعادة النظر في هذا الجانب و بالتقدير فإن المسعى الصحيح ليس باتجاه أوروبا و هي منطقة تتجاوزها بكثير في مستوى التطور، و انما باتجاه مناطق أخرى لدول الجنوب التي يتقارب مستوى تطورها مع الجزائر في مقدمتها اتحاد المغرب العربي أي ضرورة تفعيل و تجسيد هذا التكتل على أرض الوقع لتحسين الوضعية التفاوضية لهذه الدول و اكتساب مكانة لائقة على المستوى العالمي.

النتائج و المقترحات:

- في ظل العولمة الاقتصادية هناك تزايد مستمر نحو المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي عبر عدة آليات منها التكتلات الاقتصادية؛
- –ينطلق مشروع الشراكة الأورو متوسطية من مصالح الدول الأوروبية التي تبحث عن أسواق خارجية لصرف منتجاتها ؛
- –باعتبار الجزائر موجودة في محيط يمكن من تشكيل تكتل اقليمي واسع هو فضاء الشمال الافريقي فإن تجسيد هذا الفضاء المتجانس يعتبر أكثر من ضرورة حتمية بدل التوجه نحو تكتل اقليمي غير متجانس أي الشراكة الأورو متوسطية.

- -يمكن للجزائر من خلال اتحاد المغرب العربي بالفعل اقامة علاقات اقتصادية و تجارية متكافئة و ارساء أسس العمل المشترك للنهوض بأوضاعها و تدعيم قدرتها التفاوضية مع الدول المتقدمة؛
- -كان لزاما على بلدان المغرب العربي اقامة تكتل اقتصادي خاصة و أن مقومات التكامل بين هذه البلدان متوفرة مع الاختلاف النسبي؛

الهوامش و المراجع:

[1]- عبد الحميد براهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي و احتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (1986)، ص 30-33

[2]- حربي موسى محمد عريقات، التكامل الاقتصادي العربي و تحديات ظاهرة العولمة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد20، (2000)، ص59-60

[3]- اسماعيل صبري عبد الله، الخيارات الاقتصادية العربية في عالم متغير و متجدد، منتدى عبد الحميد شومان الثقافي، الأردن، ط1،(1998)، ص 60

[4] عبد اللطيف يوسف الحمد، **الاعتماد على الذات و العمل العربي المشترك**، دار الشباب للنشر، الكويت،(1987)، ص 39

[5]- المرجع نفسه، ص32

[6]- بلقاسم زايري، الاقليمية الجديدة و مكاسب تحرير التجارة نموذج عقد الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، الملتقى الدولي حول الجزائر و النظام العالمي الجديد للتجارة، جامعة باجي مختار عنابة، 29-30 أفريل (2002)، ص345

[7]- كمال رزيق، مسدور فارس، انعكاسات انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 21-22 ماي (2001)، ص 140

[8]- عبد الرحمان صبري، قراءة في البعد الاقتصادي لاتفاقيات المشاركات العربية الأوروبية، مجلة العمل العربية، العدد 68، (1997)، ص87

[9]- اسماعيل شعباني، محتوى الشراكة الأورو عربية، مجلة العلوم التجارية، المعهد الوطني للتجارة، بن عكنون، الجزائر، العدد1/ (2002)، ص 5-7

[10]- صالح م- نصولي و آخرون، استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديد لمنطقة المتوسط، مجلة التمويل و التنمية، سبتمبر(1996)، دون صفحة

[11]- نور الدين الفريضي، عرب و عالم، شراكة، أوربا-المتوسط، مجلة الاقتصاد و الأعمال، مارس(2000) ،دون صفحة

[12]- الخلوقي محمد، تقرير حول اتحاد المغرب العربي، الواقع و التحديات، https://barq-rs.com تاريخ الاطلاع2019/2/22

[13]- المرجع نفسه

[14]- التكامل الاقتصادي المغاربي: ما الذي يمنع تحقيقه وما جدواه؟، على الموقع الالكتروني: https://www.sasapost.com تاريخ الاطلاع2019/2/22

[15]- المرجع نفسه

[16]- آفاق التجربة التكاملية بين دول المغرب العربي، https://www.politics-dz.com تاريخ الاطلاع 2019/2/22

[17]- الخلوقي محمد، مرجع سبق ذكره